

النظام الأساسي للحكم

١٤١٢هـ

الرقم . ٩٠/١
التاريخ . ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

بمؤن الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ماتقضية المصلحة العامة، ونظرا لتطور الدولة في مختلف المجالات،
ودخبة في تحقيق الأهداف التي نسمى إليها.
أمرنا بما هو آت.

أولا : إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً : يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى
تعدل بما يتفق معه.

ثالثاً : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويحمل به اعتباراً من تاريخ نشره...





بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الأساسي للحكم

الباب الأول

المبادئ العامة

المادة الأولى

المملكة العربية السعودية ، دولة عربية إسلامية ، ذات سيادة تامة ، دينها الإسلام ،
ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ولغتها هي اللغة العربية ،
وعاصمتها مدينة الرياض ؛

المادة الثانية

هذه الدولة ، مما عهدا الفطر والأضحى ، وتقويمها ، هو التقويم الهجري .

المادة الثالثة

يكون علم الدولة كما يلي :

أ - لونه أخضر .

ب - عرضه يساوي ثلثي طوله .

ج - تتوسطه كلمة : (لا اله الا الله محمد رسول الله) تحتها سيف ملول ، ولا ينكس
العلم أبدا .

ويبين النظام الأحكام المتعلقة به



المملكة العربية السعودية
الدينونة الإسلامية



الرقم
التاريخ
المرفقات

المادة الرابعة

شعار الدولة سيان متقاطعان ، ونخلة وسط فراخهما الأعلى ، ويحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها .





الباب الثاني نظام الحكم

المادة الخامسة

- أ - نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ، ملكي .
- ب - يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .
- ج - يختار الملك ولي العهد ، ويعينه بأمر ملكي .
- د - يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد ، وما يكلفه به الملك من أعمال .
- هـ - يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة .

المادة السادسة

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ، وعلى السمع والطاعة في السر واليسر والتمشيط والفكره .

المادة السابعة

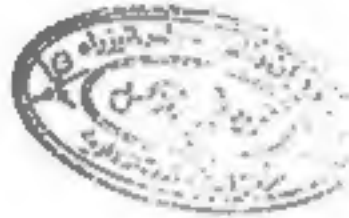
يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله . وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة .





المادة الثامنة

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى ، والمساواة ، وفق الشريعة الإسلامية





الباب الثالث مقومات المجتمع السعودي

المادة التاسعة

الأسرة ، هي نواة المجتمع السعودي ، ويرعى أفرادها على أسس العقيدة الإسلامية ، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ، ولرسوله ، ولأولي الأمر ، واحترام النظام وتطبيقه ، وحب الوطن ، والاعتزاز به وتاريخه المجيد .

المادة العاشرة

تحرص الدولة على توليق أواخر الأسرة ، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ، ورعاية جميع أفرادها ، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

المادة الحادية عشرة

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتماد أفراده بحبل الله ، وتعاونهم على البر والتقوى ، والتكافل فيما بينهم ، وعلم تفرقهم .





المادة الثانية عشرة

تعزى الوحدة الوطنية واجب ، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والتفتة والانقسام .

المادة الثالثة عشرة

يهدف التعليم الى غرس العقيدة الاسلامية في نفوس النشء ، واكسابهم المعارف والمهارات ، وتبشيتهم ليكونوا اعضاء فاعلين في بناء مجتمعهم ، محبين لوطنهم ، معتزين بتاريخه .





الباب الرابع المبادئ الاقتصادية

المادة الرابعة عشرة

جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض ، أو في ظاهرها ، أو في المياه الإقليمية ، أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص النولة ، وجميع موارد تلك الثروات ، ملك للدولة ، وفقا لما يبينه النظام .
ويجوز النظام وسائل استغلال هذه الثروات ، وحمايتها ، وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها .

المادة الخامسة عشرة

لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام .

المادة السادسة عشرة

لأموال العامة حرمة على النولة حمايتها ، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها .





المادة السابعة عشرة

الملكية ، وبأس المال ، والعمل ، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة . وهي حقوق خاصة قديمة وتقليدية اجتماعية ، وفق الشريعة الإسلامية .

المادة الثامنة عشرة

تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرماتها ، ولا ينزع من أحد ملكه الا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تمويضا عادلا .

المادة التاسعة عشرة

تحظر المصادرة العامة للأموال ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

المادة العشرون

لا تفرض الضرائب والرسوم الا عند الحاجة ، وعلى أساس من العدل ، ولا يجوز فرضها ، أو تعديلها ، أو إلغاؤها ، أو إعفاء منها الا بموجب النظام .





المادة الحادية والعشرون

تجبي الزكاة وتنفق في مصلحتها الشرعية .

المادة الثانية والعشرون

يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفق خطة علمية عادلة.





الباب الخامس الحقوق والواجبات

المادة الثالثة والعشرون

تحمي الدولة عقيدة الإسلام ، وتطبق شريعته ، وتأمّر بالمعروف وتنبه عن المنكر ،
وتقوم بواجب الدعوة إلى الله .

المادة الرابعة والعشرون

تقوم الدولة بأعمال الحرمین الشریین وخدمتهما ، وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما ، بما
يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارۃ بيسر وطمانينة.

المادة الخامسة والعشرون

تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة ،
وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

المادة السادسة والعشرون



تحمي الدولة حقوق الإنسان ، وفق الشريعة الإسلامية.





المادة السابعة والعشرون

تكفل الدولة حق المواطن وأسرته ، في حالة الطوارئ ، والمرضى ، والمعجز ، والشيوخوخة ، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي ، وتشجع المؤسسات والأفراد على الاسهام في الأعمال الخيرية .

المادة الثامنة والعشرون

تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه ، وتسئ للأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل .

المادة التاسعة والعشرون

ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة ، وتدعى بتشجيع البحث العلمي ، وتحمون التراث الاسلامي والعربي ، وتسهم في الحضارة العربية والاسلامية والانسانية.

المادة الثلاثون

تولر الدولة التعليم العام ، وتلتزم بمكافحة الأمية .





المادة الحادية والثلاثون

تعنى الدولة بالصحة العامة ، وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن .

المادة الثانية والثلاثون

تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها .

المادة الثالثة والثلاثون

تدشء الدولة القوات المسلحة ، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة ، والحرمين
الشرييين ، والمجتمع ، والوطن .

المادة الرابعة والثلاثون

الدفاع عن العقيدة الاسلامية ، والمجتمع ، والوطن واجب على كل مواطن ، ويبين النظام
احكام الخدمة العسكرية .





المادة الخامسة والثلاثون

يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية .

المادة السادسة والثلاثون

تولر القولة الأمن لجميع مواشيها والمقيمين على اقليمها ، ولا يجوز تشييد تصرفات
أحد، أو توقيده ، أو حبه ، إلا بموجب أحكام النظام .

المادة السابعة والثلاثون

للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بشير لمن صاحبها ، ولا اقتيشها ، إلا في الحالات
التي يبينها النظام .

المادة الثامنة والثلاثون

المقوية شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي ، أو نص نظامي ، ولا
عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي .





المادة التاسعة والثلاثون

تلتزم وسائل الاعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة ، وبأنظمة الدولة ، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة ، أو الانقسام ، أو يمس بأمن الدولة ومبادئها العامة ، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه ، ولبيان الأنظمة كيفية ذلك .

المادة الأربعون

المراسلات البرقية ، والبريدية ، والمخابرات الهاتفية ، وغيرها من وسائل الاتصال ، مصنونة ، ولا يجوز مصادرتها ، أو تأخيرها ، أو الاطلاع عليها ، أو الاستماع اليها ، الا في الحالات التي يبينها النظام .

المادة الحادية والأربعون

يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها ، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره .

المادة الثانية والأربعون

تمنع الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين .





الرقم
التاريخ
الموقع

المادة الثالثة والأربعون

مجلس الملك ومجلس ولي العهد ، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.





الباب السادس سلطات الدولة

المادة الرابعة والأربعون

تتكون السلطات في الدولة من ،
السلطة القضائية .
السلطة التنفيذية .
السلطة التشريعية .
وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها ، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة ،
والميثاق هو مرجع هذه السلطات.

المادة الخامسة والأربعون

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية ، كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبسبب النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها .

المادة السادسة والأربعون

القضاء سعة مستقلة ، ولا سلطان على القضاء في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية .





المادة السابعة والأربعون

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ، ويهين النظام الاجراءات اللازمة لذلك .

المادة الثامنة والأربعون

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة امامها احكام الشريعة الاسلامية ، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة ، وما يصدره ولي الامر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة .

المادة التاسعة والأربعون

مع مراعاة ماورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام ، تختص المحاكم في العمل في جميع المنازعات والجرائم .

المادة الخمسون

الملك أو من ينوبه معينون بتنفيذ الاحكام القضائية .





المادة الحادية والخمسون

يجوز النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته ، كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها .

المادة الثانية والخمسون

يتم تعيين القضاء وانتهاء خدمتهم بأمر ملكي ، بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء ، ولقائما يبينه النظام .

المادة الثالثة والخمسون

يبين النظام ترتيب ديوان المقالمة واختصاصاته .

المادة الرابعة والخمسون

يبين النظام ارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام ، وتنظيم اختصاصاتها .





المادة الخامسة والخمسون

يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية ، والأنظمة ، والسياسة العامة للدولة ، وحماية البلاد والدفاع عنها.

المادة السادسة والخمسون

الملك هو رئيس مجلس الوزراء ، ويعاونه في أدائه مهامه أعضاء مجلس الوزراء ، وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وظهوره من الأنظمة ، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية ، وتنظيم الأجهزة الحكومية ، والتنسيق بينها ، كما يبين الشروط اللازمة لتأليفها في الوزراء ، وصلاحياتهم ، وأسلوب مساءلتهم ، وكالاتهم ، ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته ، وفقاً لهذا النظام .





المادة السابعة والخمسون

- أ - يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ، ويعينهم بأمر ملكي .
- ب - يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ، مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، والأنظمة ، والسياسة العامة للدولة .
- ج - للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه .

المادة الثامنة والخمسون

- يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ، ومن في المرتبة الممتازة ، ويعينهم من مناصبهم بأمر ملكي ، وذلك وفقاً لما يهيئه النظام .
- ويعتبر الوزراء ونوابهم للمصالح المستقلة ، مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها .





المادة التاسعة والخمسون

يبين النظام أحكام الخدمة المدنية ، بما في ذلك المرتبات ، والمكافآت ، والتعويضات ،
والمزايا ، والمعاشات التقاعدية .

المادة الستون

الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية ، وهو الذي يعين الضباط ، وينهي
خدماتهم ، وفقاً للنظام .

المادة الحادية والستون

يعلن الملك حالة الطوارئ ، والتعبئة العامة ، والحرب ، ويبين النظام أحكام ذلك .





المادة الثانية والستون

للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة ، أو وحدة أراضيها ، أو أمن شعبها ومصالحه ، أو يحتمل مؤسسات الدولة من أداء مهامها ، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر . وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً .

المادة الثالثة والستون

يستقبل الملك ، مئوك الدول ورؤسائها ، ويعين ممثليه لدى الدول ، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه .

المادة الرابعة والستون

يمنح الملك الأوسمة ، وذلك على الوجه المبين بالنظام .

المادة الخامسة والستون

للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي .





المادة السادسة والستون

يصدر الملك في حالة سلوه الى خارج المملكة أمرا ملكيا بانابة ولي العهد في ادلة شؤون الدولة ، ورعاية مصالح الشعب ، وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي .

المادة السابعة والستون

تختص السلطة التنفيذية بوضع الأنظمة واللوائح ، فيما يحقق المصلحة ، أو يرفع المسئلة في شؤون الدولة ، وفقا لقواعد الشريعة الاسلامية ، وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى .

المادة الثامنة والستون

يشأ مجلس للشورى ، ويبين نظامه طريقة تكوينه ، وكيفية ممارسته لاختصاصاته ، واختيار أعضائه .
والملك حل مجلس الشورى وامانة تكوينه .





المادة التاسعة والستون

للملك أن يدعو مجلس الشورى ، ومجلس الوزراء ، إلى اجتماع مشترك ، وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور .

المادة السبعون

تصدر الأنظمة ، والمعاهدات ، والاتفاقيات الدولية ، والامتنيازات ، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة الحادية والسبعون

تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية ، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ، ما لم ينص على تاريخ آخر .





الباب السابع الشؤون المالية

المادة الثانية والسبعون

- أ - يبين النظام أحكام إيرادات الدولة ، وتلبيها إلى الخزنة العامة للدولة .
- ب - يجري قيد الإيرادات ومصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً .

المادة الثالثة والسبعون

- لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزنة العامة إلا بمقتضى أحكام الميزانية ، فإن لم تنع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي .

المادة الرابعة والسبعون



- لا يجوز بيع أموال الدولة ، أو إيجارها ، أو التصرف فيها ، إلا بمقتضى قرار من مجلس الوزراء .





المادة الخامسة والسبعون

تبين للأنظمة أحكام النقد ، والمصرف ، والمقاييس ، والمكاييل ، والموزين .

المادة السادسة والسبعون

يحدد النظام السنة المالية للدولة ، وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي ، وتشتمل على تقدير الأيرادات والمصروفات لتلك السنة ، وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل ، فإذا حالت أسباب اضطورية دون صدورها وحلت السنة المالية الجديدة ، وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة .

المادة السابعة والسبعون

تعهد الجهة المختصة بحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي ، وترفعه إلى راس مجلس الوزراء .

المادة الثامنة والسبعون

يجري على ميزانيات الأجهزة قوات الشخصية المعنوية العامة ، وحساباتها الختامية ، مايجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام .





الباب الثامن أجهزة الرقابة

المادة التاسعة والسبعون

تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصرفياتها ، ورقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ، ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها ، ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء .
ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك ، وارتباطه ، واختصاصاته .

المادة الثمانون

تتم مراقبة لأجهزة الحكومية ، والتأكد من حسن الأداء الإداري ، وتطبيق الأنظمة . ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ، ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء .
ويبين النظام الجهاز المختص بذلك ، وارتباطه ، واختصاصاته .





الباب التاسع

أحكام عامة المادة الحادية والثمانون

لا يدخل تطبيق هذا النظام بما ترتبط به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاملات واتفاقيات.

المادة الثانية والثمانون

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابقة من هذا النظام ، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام ، إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب ، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ ، وعلى الوجه المبين بالنظام .

المادة الثالثة والثمانون

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنسب الطريقة التي تم بها إسناده .



انتهى



الوثائق ذات الصلة



الرقم - ٢٣ / م
التاريخ - ١٤١٢ / ٨ / ٢٦ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على مائدة المصلحة العامة.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ

١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٤) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦ هـ

رسمنا بما هو آت:

أولاً : ان كلمة (النظام) الواردة في المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام

مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ

لا تشمل الأنظمة التالية:

النظام الأساسي للحكم

نظام مجلس الشورى

نظام مجلس الوزراء

نظام المناطق (المقاطعات)

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا.





قرار رقم ١١٤ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦ هـ

ان مجلس الوزراء

بناء على التوجيه الملكي الكريم بإعادة النظر في ترتيب جهاز الدولة
واصدار النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق بأوامر
ملكية باعتبارها أنظمة أساسية .
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

يقـرر

ان كلمة " النظام " الواردة في المادتين التاسعة عشرة والمشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ
لا تشمل الأنظمة التالية :

- النظام الاساسي للحكم

- نظام مجلس الشورى

- نظام مجلس الوزراء

- نظام المناطق (المقاطعات)

وقد أعد مشروع مرسوم ملخي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء

